

Distr.: General
28 February 2011
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٦٤٩٢ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١ بصدد نظر المجلس في البند المعنون "التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشدد مجلس الأمن على أن الإرهاب يشكل أحد أخطر التهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين، والتمتع بحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول الأعضاء، ويقوض الاستقرار والازدهار على الصعيد العالمي، كما يؤكد أهمية نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان بوصفه أداة أساسية لمكافحة التهديد الذي يمثله النشاط الإرهابي.

"ويشير المجلس إلى مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، كما يشير إلى المادة ١٠٣ من الميثاق.

"ويؤكد مجلس الأمن ضرورة التنفيذ الكامل لجميع قراراته وبياناته المتعلقة بالإرهاب، ومن بينها القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩).

"ويشير المجلس إلى إنشاء مكتب أمين المظالم عملاً بالقرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩) للمساعدة على النظر في طلبات الشطب من القائمة التي يقدمها فرد أو جماعة أو مؤسسة أو كيان مدرج بالقائمة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠) ("القائمة الموحدة")، أو التي تُقدم بالنيابة عن أي منهم، ويؤكد التزامه بكفالة أن يكون مكتب أمين المظالم قادراً على مواصلة القيام بدوره على نحو فعال، وفقاً للولاية المنوطة به، ويتعهد في هذا الصدد بتجديد ولاية المكتب في حزيران/يونيه ٢٠١١.



”ويرحب مجلس الأمن بالتقرير الأول لأمانة المظالم، المقدم عملاً بالمرفق الثاني من القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩) (S/2011/29) والأعمال التي اضطلعت بها أمانة المظالم حتى الآن.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بالملاحظات الواردة في التقرير والتي سيستجيب لها في إطار تجديد ولاية أمين المظالم في حزيران/يونيه ٢٠١١، بغية ضمان إدخال أية تحسينات ضرورية على إجراءات عمل أمين المظالم.

”ويشدد مجلس الأمن على التحسينات التي أُدخلت على إجراءات اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) (“اللجنة”) وعلى القائمة الموحدة، والجدية التي تتحلى بها اللجنة أثناء الاضطلاع بولايتها في إجراء استعراضات منتظمة ومتعمقة للأسماء المدرجة بالقائمة الموحدة، ويعرب عن عزمه على مواصلة الجهود المبذولة لضمان أن تكون الإجراءات عادلة وواضحة.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية دور أمين المظالم في ضمان إجراءات عادلة وواضحة للأفراد المحددين عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ويشجع الأفراد الذين يلتمسون شطب أسمائهم من القائمة الموحدة على متابعة قضيتهم عن طريق أمين المظالم.

”ويرحب مجلس الأمن بالملاحظة التي أبدتها أمانة المظالم ومفادها أن الدول لا تزال متعاونة في الاستجابة للطلبات وتقديم المعلومات عن القضايا، ويتطلع إلى أن تواصل الدول الأعضاء تعاونها مع مكتب أمين المظالم“.